**سنة أولى ماستر علاقات دولية**

**مقياس: النظرية السياسية المعاصرة**

**النظرية الجماعاتية( الروابطية)(الجماعانية)**

هي فلسفة سياسة واجتماعية تعود جذورها إلى العصر المسيحي وكذلك في كتابات (فابين) و(إدموند بيرك). فقد ظهر هذا المفهوم في القرن التاسع عشر ليشير إلى الاشتراكية المثالية. وترفض هذه الفلسفة افتراض مركزية الفرد، وتؤكد على أهمية المجتمع في تحقيق الخير العام وتدرس هذه الفلسفة الوسائل التي يتم من خلالها تشكيل وتطبيق مفهوم الخير العام لدى أعضاء المجتمع بالتعويل على دور بعض المؤسسات مثل الأسرة، والمدرسة ومنظمات العمل التطوعي، وأماكن العبادة باعتبارها جزءا أصيلا في المجتمع.

وفي العقود الأخيرة، ظهر تياران للمدرسة الروابطية، وهما الروابطية الأكاديمية Academic communitarianism في ثمانينيات القرن العشرين والروابطية الجديدة أو الروابطية السياسية New or political communitarianism في تسعينيات القرن العشرين.

ركزت الأولى على دراسة الجانب الاجتماعي للفرد، والثانية على أن كلاً من المصالح الفردية والخير العام هما مصدر تشكيل منظومة القيم في المجتمع. وقد ظهرت في ثمانينيات القرن العشرين رداً على نظرية جون رولز عن العدالة باعتبارها لم تول أهمية لدور الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد Communal Relations، ومن أهم مفكريها الاسدير ماكنتاير، ومايكل ساندل وتشارلز تايلور، ومايكل والزر. ومن أهم افتراضاتها أن الفرد اجتماعي، وأن محدد تشكيل تصور مفهوم العدالة لدى أفراد المجتمع هي قيم وعادات هذه المجتمع، باعتبار أن القيم السياسية والاجتماعية ليست عالمية، ومن ثم ترفض افتراض النظرية الليبرالية عن حيادية الدولة.

**من الفردية إلى الجماعاتية:**

على درب ليبرالي مفارق للصورة الفردية التي دعمتها المبادئ الليبرالية التقليدية، ومنهج اجتماعي يحول دون طغيان فئة أو جماعة معينة واستئثارها بالحياة الكريمة - يثير توماس هل غرين T. H Green ((1836 – 1882إشكالية المقابلة بين طبيعة الشخصية الفردية وطبيعة التجمع الاجتماعي، وكيفية قيام علاقة بين الاثنين، ويقدّم غرين تعريفه للحرية بوصفها " القوة أو القدرة الإيجابية على فعل أو التمتع بشيءٍ له قيمة ما أكبر من كونه مجرد فعل أو متعة. وأيضاً مشاركة الآخرين لنا في هذا الشيء الذي نقوم بفعله أو التمتع به". إن ما يفترضه غرين يكشف عن المعنى الأخلاقي للحرية، وأنها ليست حرية واحدة، فالإنسان أو أي جماعة من البشر قد تتمتع بالحرية على حساب الآخرين.

ومن غرين إلى ليونارد هوبهاوس house L.Hob( (1864 - 1929 في رؤيته للإنسان بوصفه كائناً اجتماعياً لا ذاتاً منعزلة، ومن ثم فإن الحقوق السياسية التي يتم تناولها معزولة عن سياقها التاريخي والاجتماعي محض خيال، وقد جاء طرح هوبهاوس ليؤكد على المشاركة الفردية في وحدة العمل أو الأداء الجماعي القائم على المساواة في ظل الديمقراطية. ومن خلال سياق تاريخي واجتماعي يضمن الحقوق الأساسية للفرد أو المواطن، مهما كانت التباينات القومية. ويعبر عن هذا بقوله: " لكي يمكن تحقق الحقوق القومية في ظل وحدة الدولة، ومن أجل إتاحة الفرصة للتباينات القومية دون أن تؤدي في النهاية إلى تدمير الحياة، لا بد من تعايش تلك التباينات بعضها مع بعض بطريقة معينة وتظل المشكلة لدى الدولة الحديثة إذا ما أرادت البقاء - في ألا تعمم حقوق المواطنة المشتركة على مستوى الأفراد فحسب، وإنما تدع الفرصة لقيام التنوع وظهور النزعات الجماعية التي تتعارض بعضها مع بعض بصورة ما".[[1]](#footnote-2)

في الاستخدام الشائع لمفردتي الفردانية (Individualism) والجماعاتية (Collectivism)، يوضع كل مفهوم قبال الآخر بوصفه نقيضًا له. تُصور الفردانية بأنها إعطاء الأولوية للفرد ومصالحه ضد الجماعة، وتصور الجماعاتية بأنها تقديمُ مصالح المجتمع أو الجماعة على مصالح الفرد. في مُدخل الفردانية، نجدها فلسفةً تدعو لإعلان شأن القيمة المعنوية للفرد بوصفها قيمةً مستقلة بذاتها، كما تدعو لـ “ممارسة أهداف الفرد ورغباته” بما لا يتواءم مع الجماعة. وعلى الجانب الآخر، توصف الجماعاتية بأنها فلسفةٌ تشدد "على أهمية التواكل المتبادل بين أفراد المجتمع"، وتدعو لـ إعطاء أولويةٍ لأهداف المجتمع كافةً فوق أهداف الفرد. نجد ذات الأصداء في تعريف قاموس ميريام-ويبستر للفردانية والجماعاتية كذلك، إذ يتمحور كل منهما حول الصراع بين ما هو فردي وما هو جماعاتيّ.

من خلال كل ذلك، يبدو من المعقول اعتبار الفردانية والجماعاتية نقيضين يستحيل التوفيق بينهما، إذ تدعو كل فلسفةٍ لإعطاء الأولوية لما تحاول الأخرى تثنيته. فوفقًا لهذه التصورات الشائعة، بما أن الفلسفتين تنطلقان من صراعٍ طبيعي بين الفرد والمجتمع، لا شك وأن الصراع بينهما صراعٌ أزليّ طبيعي هو الآخر. والحقيقة أن كل هذا صحيحٌ إلى حدٍّ ما، على الأقل في سياق التصورين وفي ظل أسسهما. لكن سرعان ما تتضح هشاشة الكونية المزعومة لمثل هذه الافتراضات وقتما وُضعت موضع البحث. أي أن التناقض بين مفهومي الفردانية والجماعاتية الشائعين ليس تناقضًا حقيقيًا، بل هو تناقضٌ ظاهري، وأنهما في الحقيقة لا يعدوان كونهما وجهين للعملة نفسها. بمعنى أن التصورين ينزعان السياقات السياسية عن الظواهر ويجردانها من تاريخانيتها في مقابل الإعلاء –ولو ضمنيًا- من شأن الظواهر التي تبلورت في بعض مناطق غرب أوروبا والإعلاء من شأن تجربتها التاريخية. يؤدي هذا الأمر في نهاية المطاف لتعميم ما لا يمكن تعميمه، كما يؤدي لإساءة توظيف الأدوات التحليلية للظواهر الاجتماعية.

**الجماعانية في مواجهة الليبرالية**

يقول الكاتب الأمريكي «فريد زكريا " إن أرسطو هو من بدأ كل شيء عندما قال عبارته المشهورة إن الإنسان حيوان سياسي، مما يعني أن البشر هم جزء من المجموعات السياسية والاجتماعية وليسوا أشخاصًا منعزلين يجلسون في المنازل أمام شاشات التلفاز"

 فالرؤية الليبرالية حاليًا في الولايات المتحدة هي رؤية إجرائية، تسعى لتحديد أولية العدل بغض النظر عن الغايات، وتنتصر للحقوق الفردية مع عدم الأخذ بعين الاعتبار الصالح العام، فالأهم لديها هو عدالة الإجراءات ولا يهم الهدف ولا الغاية المرجوة من تبرير الحقوق، وقد تم نقد التشديد الليبرالي على مكانة الحقوق الفردية في العديد من النقاشات في النظرية السياسية الجماعانية في الثمانينيات والتسعينيات.

فالجماعانية على طرفي نقيض مع الليبرالية فيما يتعلق بالقيم الأخلاقية والمسئولية الاجتماعية والديمقراطية التشاورية، الأمر الذي يشير إلى طرح معاصر للجماعانية ينطلق من الجماعة إلى الفرد، ففي الرد على انهيار النسيج الأخلاقي للمجتمع الذي نتج عن الفردية المفرطة، وكرد فعل على كتاب جون رولز «نظرية فى العدالة» الذي صدر عام 1971، بدأ المفكرون الجماعانيون أمثال «اميتاي اتزيوني» و«وليام جالستون» في تنظيم لقاءات عمل للتفكير من خلال النهج المجتمعي في القضايا الرئيسية في المجتمع، فالحركة الجماعانية الجديدة كان لها تأثير على العامة والقادة المنتخبين من مختلف الانتماءات في عدد من البلدان الغربية.

وفي الثمانينيات انتقد كل من «تشارلز تايلور» و«مايكل ساندل» و«مايكل والزر» و«روبرت بيلاه» الفردية المفرطة لـ الليبرالية الكلاسيكية التي تجسدت في الولايات المتحدة في عهد رونالد ريجين وفي المملكة المتحدة في عهد مارجريت تاتشر، ويشير مايكل ساندل إلى أن الفلسفة السياسية المعاصرة هي صيغة محددة للنظرية السياسية الليبرالية، إذ إن الفكرة الرئيسية عندها هي أن الحكومة يجب أن تكون محايدة تجاه المعتقدات الأخلاقية والدينية التي يتبناها المواطنون، وأن الحكومة لا يجب أن تحدد في القانون أي رؤية خاصة للحياة الصالحة لأن الناس يختلفون حول أفضل طريقة للعيش، وبدلاً من ذلك يجب عليها أن توفر إطارًا محايد من الحقوق التي تحترم الأشخاص كأحرار ومستقلين قادرين على اختيار غاياتهم لأنفسهم، ويرى ساندل أن هذه الرؤية الليبرالية غير قادرة على التعامل مع اثنين من المخاوف التي تحدد القلق في السياسة الأمريكية المعاصرة وهما: الخوف من فقدان السيطرة على القوى التي تحكم حياتهم، والخوف من تآكل النسيج الأخلاقي للمجتمع.

ويؤكد الجماعانيون أن «الليبراليين فشلوا في الاعتراف بأنه لا يوجد هناك مجتمع ديمقراطي حديث يمكنه أن يقوم بدون المواطنة والتضامن»، وأكد روبرت بيلاه وآخرون أن لغة الليبرالية الفردية لا تفهم بشكل كافٍ توجهات المواطنين نحو الصالح العام، والنتيجة هي إفقار في استخدام المواد المفاهيمية لوصف أنفسهم في حياتهم الاجتماعية.

1. [↑](#footnote-ref-2)